



Global Coalition to **Protect** Education from Attack

أسئلة وأجوبة حول إعلان المدارس الآمنة

ما هو إعلان المدارس الآمنة؟

إعلان المدارس الآمنة هو تعهد سياسي بين الحكومات يمنح الدول فرصة للتعبير عن دعم حماية الطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات من الهجمات في أوقات النزاع المسلح، وتأييد أهمية استمرار التعليم أثناء النزاعات المسلحة، وتنفيذ تدابير ملموسة للحيلولة دون الاستخدام العسكري للمدارس.

أعد الإعلان عن طريق سلسلة مشاورات مع الدول في عملية قادتها النرويج والأرجنتين في جنيف مطلع عام 2015، وُقِّع للتصديق في مؤتمر أوصلو حول المدارس الآمنة في 29 مايو/أيار 2015.

في أغسطس/آب 2016 أعلن مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي أنه "يشجع كافة الدول الأطراف التي لم توقع بعد على إعلان المدارس الآمنة على توقيعه".

قالت ممثلة الأمين العام الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ليلي زروقي إنها سوف "تدعو بقوة" نيابة عن الأطفال في النزاعات المسلحة، أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، إلى الالتزام بإعلان المدارس الآمنة.

ما هي فوائد التعليم في ظل النزاعات؟

توفر المدارس الآمنة معلومات كفيلة بإنقاذ الحياة، وتخفف من الضرر النفسي للحرب، ويمكنها حماية الأطفال من التعرض للإتجار، والعنف الجنسي، والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة. عدم انتظام التعليم قد يقلص من إمكانية عودة الأطفال للمدارس، حتى إذا كانت المدارس مفتوحة، ويضر على المدى البعيد بما يحققه الفرد من مكسب مادي ومن قدرة الدولة على إعادة الإعمار. لعل أكبر استفادة للطفل هي توفير مساحة آمنة للتعليم، ما يمنحه إحساسا بالحياة الطبيعية والهدوء في خضم فوضى الحرب.

قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص بالتعليم العالمي جوردن براون: "هذا التزايد المؤسف في الهجمات على المدارس يجب أن ينتهي. من المهم أن نرسل رسالة الآن بأن الهجمات على المدارس والمعاهد العليا والجامعات هي جرائم ضد الإنسانية، وأن المؤسسات التعليمية ملاذ آمن". وأضاف: "على كل دول العالم دعم" إعلان المدارس الآمنة.

ما الذي وافقت على تنفيذه الدول المصدقة على الإعلان؟

بالانضمام إلى الإعلان، فإن الدول تتعهد باتخاذ عدة خطوات منطقية رشيدة لتقليل احتمالات تعرض الطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات للهجمات، ولتخفيف الآثار السلبية عند وقوع مثل هذه الاعتداءات.

تشمل هذه التدابير:

- جمع البيانات الموثوقة عن الهجمات على المدارس والجامعات واستخدامها عسكريا.
- تقديم المساعدات لضحايا الهجمات.
- التحقيق في ادعاءات الانتهاكات للقانونين المحلي والدولي ومقاضاة الجناة عند الاقتضاء.
- إعداد وتعزيز مقاربات "حساسة للنزاعات" في مجال التعليم.
- السعي لاستمرار التعليم أثناء النزاعات المسلحة.
- دعم نشاط الأمم المتحدة الخاص بأجندة الأطفال والنزاعات المسلحة.

غيسلا شميت-مارتن | منسقة، الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة **التحالف العالمي لحماية التعليم**

من الهجمات (GCPEA) عنوان: 1, rue Varembe, 1st Floor, 1202 Geneva, Switzerland

ت: +41 (0)22 919 6210

www.protectingeducation.org | تويتر @GCPEAtweets | فيسبوك GCPEA



Global Coalition to Protect Education from Attack

- استخدام "الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة" ودمجها بالسياسات المحلية والأطر العملية قدر الإمكان وبالشكل المناسب.

كما أن الإعلان إطار عمل للتعاون والتواصل، وتوافق الدول المصدقة عليه على الاجتماع بشكل منتظم لمراجعة تنفيذ الإعلان واستخدام الأدلة الإرشادية.

في يونيو/حزيران 2015 أعرب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن "عميق القلق إزاء الاستعمال العسكري للمدارس في خرق للقانون الدولي المطبق، ما قد يجعل المدارس أهدافا مشروعة للهجمات، الأمر الذي يعرض سلامة الأطفال للخطر" وشجع المجلس "الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات ملموسة لردع مثل هذا الاستخدام للمدارس من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة".

كيف تصدق الدولة على الإعلان؟

الحكومة النرويجية هي حاليا الجهة المنوطة بإيداع التصديقات. يمكن للدول إعلان تصديقها في أي وقت عن طريق الإيداع ببيان علني و/أو إرسال رسالة إلى وزارة الخارجية النرويجية عن طريق سفارتها أو بعثاتها الدائمة أو بالمراسلة المباشرة على: Seksjon.for.humanitaere.sporsmal@mfa.no و: kjinn@mfa.no.

طالبت كل من إيرينا بوكوفا المديرية العامة لليونسكو وفريست ويتاكر مبعوث اليونسكو الخاص للسلم والمصالحة بأن تضاعف الدول جهودها لضمان الالتزام السياسي بحماية المدارس والجامعات والانضمام إلى إعلان المدارس الآمنة.

ما هو مضمون الأدلة الإرشادية؟

تدعو الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة أطراف النزاعات المسلحة (القوات المسلحة للدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدول في أن) إلى عدم استعمال المدارس والجامعات في أية أغراض داعمة للجهود العسكرية. من الأهداف الرئيسية للأدلة الإرشادية توفير الحماية من مخاطر تحويل القوات والجماعات المسلحة المدارس والجامعات إلى أهداف عسكرية عن طريق استعمالها عسكريا وتعريضها للتبعات المدمرة المحتملة للهجمات. رغم الاقرار بأن بعض الاستخدامات لا تناقض قانون النزاعات المسلحة، فإن على جميع الأطراف السعي لتفادي تعريض سلامة الطلاب وتعليمهم للخطر، باستخدام الأدلة الإرشادية في توجيهها نحو الممارسات المسؤولة.

تستند الأدلة الإرشادية إلى ما يمكن تحقيقه عمليا. تقر الأدلة الإرشادية بأن أطراف النزاع المسلح يواجهون بلا شك مصاعب ومآزق تتطلب حولا عملية. تذكر الأدلة الإرشادية أدلة للممارسات الجيدة التي تطبقها بالفعل بعض الأطراف في النزاعات المسلحة لحماية المدارس والجامعات أثناء العمليات العسكرية.

تطورت الأدلة الإرشادية على مدار السنوات، عن طريق المشاورات مع وزارات الخارجية والدفاع والتعليم والقوات المسلحة، ومع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومع المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية، في عملية قادها التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، بدءا من عام 2012، واختتمت تحت قيادة النرويج والأرجنتين في 2014.

دعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل الدول إلى "الوفاء بالتزاماتها... وضمان اعتبار المدارس مناطق سلم وأماكن للفضول الفكري، واحترام حقوق الإنسان للجميع، وضمان حماية المدارس من الهجمات العسكرية أو مصادرة المسلحين لها".

ما الذي تهدف الأدلة الإرشادية إلى إنجازه؟

غيسلا شميت-مارتن | منسقة، الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة **التحالف العالمي لحماية التعليم**

من الهجمات (GCPEA) عنوان: 1, rue Varembe, 1st Floor, 1202 Geneva, Switzerland

ت: +41 (0)22 919 6210

www.protectingeducation.org | تويتر @GCPEAtweets | فيسبوك GCPEA



Global Coalition to Protect Education from Attack

ليس القصد من الأدلة الإرشادية أن تكون ملزمة قانوناً، إنما أن تكمل الناقص في القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لا تغيّر الأدلة الإرشادية من القانون، إنما هي ببساطة تيسر الالتزام بالقوانين القائمة إذ تسعى لإحداث التغيير في الممارسات والسلوكيات. القصد منها أن تُستخدم كأداة للتوعية بمسألة الاستعمال العسكري للمدارس في أوساط أطراف النزاعات المسلحة، وأن تيسر المناقشات للقضايا الأعرض الخاصة بحماية التعليم أثناء النزاعات، ما بين القوات المسلحة والحكومات ومنظمات المجتمع المدني. من المأمول أن تشجع الأدلة الإرشادية على إحداث تغيير في العقلية إزاء الاستعمال العسكري للمدارس والجامعات، عن طريق دمجها بالسياسات والمبادئ العسكرية، ومع تطبيق الممارسات الجيدة. يجب أن يكون تطبيق الأدلة الإرشادية مسترشداً بالسياق القائم ويختلف بطبيعة الحال من دولة إلى أخرى.

ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر "تدعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملية صوغ الأدلة الإرشادية إذ تسهم في صياغة الوثيقة... إننا نعتبر الأدلة الإرشادية غير ملزمة قانوناً في حد ذاتها ولا تحدث تغييرات في القانون القائم. نفهم الأدلة الإرشادية بصفتها تؤدي إلى تغيير في السلوكيات من حيث الممارسة، ما قد يسهم في تقليص الاستعمال العسكري للمدارس والجامعات... كما نفهم مسودة إعلان المدارس الآمنة من نفس المنطلق... نعتبر الأدلة الإرشادية قادرة على تقديم توجيهات عملية قيمة للمشاركين في تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية على صلة بقرارات الاستعمال العسكري للمنشآت التعليمية وقرارات استهدافها. من ثم نشجع العاملين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر على النظر في أمر استعمال الأدلة الإرشادية كمرجع، من بين مراجع أخرى، وأن يسهموا بشكل إيجابي في تعميم الأدلة الإرشادية على وفود اللجنة".

كيف تنفذ الدول الإعلان حالياً؟

تنفذ عدة دول بالفعل التزامات إعلان المدارس الآمنة، وللتنفيذ أثر إيجابي. من الأمثلة:

- قامت عدة دول مصدقة بالفعل بإعلان خططها الخاصة باستخدام وتنفيذ الأدلة الإرشادية، ومنها تشيلي، إيطاليا، لوكسمبورغ، نيوزيلندا، النرويج، سلوفينيا.
- إثر تصديق جمهورية أفريقيا الوسطى على الإعلان، أصدرت بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هناك تعميماً يستند إلى نص الأدلة الإرشادية ورد فيه: "استعمال المدارس والجامعات من قبل طرف في النزاع أمر غير مسموح به". منذ ذلك الحين بذلت جهوداً لضمان إخلاء المدارس التي تحتلها جماعات مسلحة.
- في أفغانستان استخدم وزير التعليم تصديق الدولة على الإعلان واستخدم الأدلة الإرشادية في الدعوة لإزالة حواجز التفتيش العسكرية والقواعد من المدارس ومراكز التعليم.
- دعمت الدول المصدقة جهود جمع البيانات الموثوقة ذات الصلة بالهجمات على المدارس واستعمالها عسكرياً. على سبيل المثال، دعمت الدول المصدقة "تجمع التعليم العالمي" و"آلية الرصد والإبلاغ" الخاصة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح.
- على صلة بالالتزام بتطوير وتبني وترويج المقاربات الحساسة للنزاعات في التعليم، تعمل وزارة التعليم في جنوب السودان مع اليونيسكو واليونيسف على دمج التعليم الحساس للنزاعات في سياساتها.
- كمثال على ضمان استمرارية التعليم أثناء النزاعات المسلحة، يتم في النيجر تقديم التعليم البديل عبر برامج إذاعية للأطفال غير القادرين على الذهاب للمدارس بسبب انعدام الأمان.
- تنفذ نيجيريا عدة تدابير لتحسين أمان المدارس. منها: إنشاء حواجز حول المدارس؛ تنصيب إضاءة تأمينية في المنشآت التعليمية؛ نشر عناصر من الجيش لإجراء دوريات في سيارات ودوريات مشاة؛ تجهيز حواجز تفتيش على الطرق المؤدية للمدارس. كما ورد في الأدلة الإرشادية وإقراراً بأن التواجد العسكري في المدارس يمكن أن يعرض الأطفال للخطر، فقد تم وضع الحواجز الأمنية حول المدارس لا داخلها.
- توفر العديد من الدول المصدقة الدعم لبرامج تهدف للعمل على حماية الأطفال والتعليم أثناء النزاعات، ومنها برامج تدويرها اليونيسف و"هيئة إنقاذ الطفولة".

غيسلا شميت-مارتن | منسقة، الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة التحالف العالمي لحماية التعليم

من الهجمات (GCPEA) عنوان: 1, rue Varembé, 1st Floor, 1202 Geneva, Switzerland

ت: +41 (0)22 919 6210

www.protectingeducation.org | gschmidtmarin@protectingeducation.org | تويتر @GCPEAtweets | فيسبوك GCPEA



Global Coalition to Protect Education from Attack

- تدعم الدول المصدقة جهود مجلس الأمن وممثل الأمين العام الخاص المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، وغير ذلك من هيئات الأمم المتحدة المعنية، ويمثل هذا الدعم التزاماً آخر من الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان. من سبل دعم نشاط ممثل الأمين العام الخاص توفير مكتب الممثل بالدعم المالي، وهو الأمر الذي تفعله كل من **لوكسمبورغ وإسبانيا** على سبيل المثال.
- كما دأبت الدول المصدقة على ذكر الإعلان والأدلة الإرشادية أثناء المناقشات حول الأطفال والنزاعات المسلحة، وحول حماية المدنيين.
- في 2015 اعتمد مجلس الأمن القرار 2225 تحت رئاسة **ماليزيا** وبدعم من دول مصدقة أخرى، ومنها دول أعضاء بالمجلس حينها هي **أنغولا، تشاد، تشيلي، الأردن، نيوزيلندا، نيجيريا، إسبانيا**. في القرار، أعرب المجلس عن عميق القلق إزاء الاستعمال العسكري للمدارس في خرق للقانون الدولي المنطق، ما قد يجعل المدارس أهدافاً مشروعاً للهجمات، وهو الأمر الذي يعرض سلامة الأطفال للخطر. شجّع الدول على اتخاذ تدابير ملموسة لردع هذا الاستعمال للمدارس من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة.
- التزمت الدول المصدقة أيضاً بالاجتماع بشكل دوري، لمراجعة الممارسات الخاصة بتنفيذ الإعلان والأدلة الإرشادية والتشارك في هذه الخبرات. في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 استضافت كل من **النرويج وسيراليون وزامبيا** ورشة عمل إقليمية حول تنفيذ الأدلة الإرشادية من قبل الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي. اجتمع ممثلون عن وزارات الدفاع والتعليم والقوات المسلحة من 14 من أصل 17 دولة أفريقية مصدقة، لتبادل الممارسات والخبرات.

في استطلاع أجري في 2016 لأعضاء **تجمعات التعليم** العاملة في الدول التي تعاني من نزاعات حول العالم، كان إعلان المدارس الآمنة هو المورد الأعلى تقييماً بصفته "مفيد للغاية" في سياق نشاط هذه التجمعات لضمان كفاءة التعليم في أوقات الأزمات.

ما أهمية العمل مع الجماعات المسلحة غير التابعة لدول؟

إعلان المدارس الآمنة هو وثيقة سياسية تعبّر الدول من خلالها عن الدعم السياسي العام لحماية التعليم أثناء النزاعات المسلحة، وتصدق رسمياً على **الأدلة الإرشادية**. لكن **الأدلة الإرشادية** أداة عملية متوفرة للجميع. يمكن لأي طرف مهتم خارج إطار عمل إعلان المدارس الآمنة أن ينفذها أو يستخدمها، ومن هذه الأطراف على سبيل المثال الجماعات المسلحة غير التابعة لدول.

تنطبق **الأدلة الإرشادية** على كل أطراف النزاعات المسلحة وليس على القوات المسلحة التابعة للدول فحسب. الكثير من النزاعات المسلحة حالياً غير دولية (داخلية) ويشارك فيها جماعات مسلحة غير تابعة لدول. لذلك، فمن المهم للجماعات المسلحة غير التابعة لدول أن تعرف **الأدلة الإرشادية** وتدمجها بقواعدها العسكرية. تعكف "نداء جنيف" بالفعل – وهي منظمة تتواصل مع الجماعات المسلحة غير التابعة لدول لضمان التزامها بالقانون الدولي الإنساني – على تدريب هذه الأطراف، ومنها جماعات مسلحة في سوريا، حول كيفية تنفيذ تدابير حماية المدارس من الهجمات ومن الاستعمال العسكري.

ذكرت **لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان** أنه "يجب أن تستخدم المدارس كملاذ آمن للأطفال ولحمايتهم. من ثم، فإن استخدامها في أغراض عسكرية يعرّض الأطفال لخطر الهجمات ويعيق ممارستهم لحقهم في التعليم".

لماذا يُهاجم الطلاب والمعلمون والمدارس والجامعات؟

تعرّض الطلاب والمعلمون والمدارس والجامعات لهجمات من جماعات مسلحة غير تابعة لدول وقوات مسلحة حكومية لأسباب عدة، نذكر منها:

- تدمير رموز السيطرة الحكومية أو لاستعراض جماعة معارضة للحكومة على منطقة ما.

غيسلا شميت-مارتن | منسقة، الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة **التحالف العالمي لحماية التعليم**

عنوان: **(GCPEA)** 1, rue Varembe, 1st Floor, 1202 Geneva, Switzerland

ت: +41 (0)22 919 6210

www.protectingeducation.org | @GCPEAtweets | فيسبوك GCPEA



Global Coalition to Protect Education from Attack

- لمنع تعليم الفتيات أو أي نوع تعليم يُرى بصفته فرضا لتعاليم دينية أو قيما ثقافية أجنبية، أو بصفته يقدم تاريخا مغلوطا ومنحازا أو يستخدم لغة غير مألوفة في التعليم.
- بسبب استخدام المدرسة أو الجامعة في أغراض عسكرية من قبل القوات المعارضة.
- للتضييق على الأنشطة النقابية الخاصة بالمعلمين أو للتضييق على الحريات الأكاديمية.
- لاختطاف الأطفال وتجنيدهم أو اتخاذهم رقيق جنسي أو لحشد الدعم اللوجستي في العمليات العسكرية، أو اختطاف الطلاب والمعلمين طلبا للهدية.
- بسبب هجمات عشوائية أو غير متناسبة الأثر.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول كافة بأن "تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية المدارس والأشخاص المتمتعين بالحماية على صلة بحالات النزاع المسلح مع الامتناع عن التصرفات المعيقة لتحصيل الأطفال للتعليم".

كيف تُستخدم المدارس والجامعات في أغراض عسكرية؟

تُستخدم المدارس والجامعات عادة أثناء النزاعات المسلحة، من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير التابعة لدول، كتكنات وملاجئ مؤقتة، أو كمواقع دفاعية وهجومية، أو كمواقع للمراقبة والاستطلاع، أو كمخازن للأسلحة، أو كمراكز للاحتجاز والاستجواب. كما تُستخدم قاعات الدرس ومرافق المدرسة وقاعات المحاضرات في التدريبات العسكرية وفي إخضاع الأطفال قسرا للتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة. أحيانا ما تُصادر المدارس والجامعات بالكامل، مع إخراج الطلاب منها تماما. وفي أحيان أخرى تُستخدم المرافق التعليمية جزئيا في أغراض عسكرية.

تطالب إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة كتائب المشاة بالالتزام بمبادئ "عدم تعريض الأطفال للخطر" و"عدم استعمال المدارس عسكريا في عملياتها".

ما تبعات وعواقب استعمال المدارس والجامعات في أغراض عسكرية؟

يمكن لتواجد القوات والأسلحة داخل المدرسة أن يحولها إلى هدف لهجمات القوات المعادية. إضافة إلى خطر الموت والإصابة الجسيمة جراء الهجمات، يمكن أن يتعرض الطلاب أيضا للتجنيد والعنف الجنسي على يد الجنود، وقد يشهدون على وقائع عنف، وقد تتعرض سلامتهم للخطر بسبب الأسلحة والمخلفات غير المنفجرة الموجودة. يمكن أن تؤثر جميع هذه المخاطر سلبا على نفسية الطلاب والمعلمين. يمكن أيضا أن يؤدي استخدام المدارس عسكريا إلى الإضرار بالبنية التحتية أو تدميرها، وخسارة المواد التعليمية، ما يضر بجودة التعليم. تقدر مجموعة التعليم العالمية IASC أن كلفة إصلاح الضرر اللاحق بالمدارس جراء الاستعمال العسكري في جنوب السودان تبلغ نحو 67 ألف دولار لكل مدرسة. يمكن أن يؤدي الاستعمال العسكري للمدارس إلى تدني معدلات الالتحاق بالتعليم ومعدلات النجاح والانتقال لصفوف دراسية أعلى، مع زيادة نسب تغيب المعلمين. يمكن أن يتسرب الطلاب من التعليم أو ينقطعوا لفترات عن الدراسة، وقد ينتقلوا إلى مدارس أخرى، ما يؤدي عادة إلى الازدحام في المدارس. يمكن أن تتضرر الفتيات بشكل غير متناسب مع قلق الأهلى في أحيان كثيرة من إرسال بناتهم إلى مدارس يحتلها رجال مسلحون.

يمكن أن يضر الاستعمال العسكري للمدارس أيضا وإلى حد بعيد بالقوات المسلحة. كثيرا ما ينظر المجتمع المحلي والمجتمع الدولي إلى العسكريين الذين يستعملون مدارس بصفتهم يسيئون إلى الأطفال والجهود التعليمية المحلية. هذا بدوره قد تستغله القوات المعادية في دعاياتها السلبية. كما أنه وفي الدول التي بدأت فيها آلية الرصد والإبلاغ التابعة لمجلس الأمن، يمكن الإبلاغ عن الجماعات التي تستخدم المدارس عسكريا في التقرير السنوي للأمين العام الذي يرفعه لمجلس الأمن، حول الأطفال والنزاعات المسلحة، ما يسلط الضوء على الجماعة المسلحة بصفقتها جماعة مُسيئة في نظر المجتمع الدولي، فضلا عما قد يجلبه هذا من ردود أفعال دولية أخرى.

غيسلا شميت-مارتن | منسقة، الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة التحالف العالمي لحماية التعليم

من الهجمات (GCPEA) عنوان: 1, rue Varembe, 1st Floor, 1202 Geneva, Switzerland

ت: +41 (0)22 919 6210

www.protectingeducation.org | gschmidtmarin@protectingeducation.org | تويتر @GCPEAtweets | فيسبوك GCPEA



Global Coalition to **Protect** **Education from Attack**

لحماية التعليم تاريخ طويل. منذ عام 333 ميلادية تقريبا، قرر الإمبراطور الروماني قسطنطين إعفاء أساتذة الأدب من واجب تدريس الجنود في الثكنات "حتى يسهل لهم أكثر تدريس المواضيع الثقافية للناس".

ما هو التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات؟

تأسس التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات في 2010 من قبل منظمات معنية بالتعليم في حالات الطوارئ والدول الهشة التي تعاني من نزاعات، وحماية التعليم العالي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، ويجمع بين هذه المنظمات القلق إزاء الاعتداءات الجارية على المؤسسات التعليمية والطلاب والعاملين في الدول المتضررة من النزاعات المسلحة والتي تعاني من انعدام الأمان. يتكون التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات من المنظمات: مجلس مساعدة الأكاديميين المعرضين للخطر (CARA)، هيومن رايتس ووتش، معهد التعليم الدولي/صندوق إنقاذ الدارسين (IIE)، مجلس اللاجئين النرويجي، حماية التعليم في حالات انعدام الأمان والنزاعات، (SAIH) (صندوق مساعدة الطلاب والأكاديميين النرويجي الدولي)، هيئة إنقاذ الطفولة، شبكة الدارسين المعرضين للخطر، اليونيسكو، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اليونيسف، وور تشايلد هولاند. التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات هو مشروع تابع لمركز تايدز، وهي مؤسسة أمريكية غير هادفة للربح.

أين أجد معلومات إضافية؟

تتوفر جملة من الموارد حول الإعلان والأدلة الإرشادية على موقع التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، لا سيما هذه الصفحة:

www.protectingeducation.org/guidelines

قائمة أعمال لتوجيه وإرشاد الوزارات في جهودها الرامية لحماية التعليم من الهجمات والمدارس والجامعات من الاستعمال العسكري:

www.protectingeducation.org/sites/default/files/documents/what_ministries.pdf

غيسيل شميتمارتن | منسقة، الأدلة الإرشادية من أجل حماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة **التحالف العالمي لحماية التعليم**

عنوان: **(GCPEA)** 1, rue Varembé, 1st Floor, 1202 Geneva, Switzerland

ت: +41 (0)22 919 6210

www.protectingeducation.org | تويتر @GCPEAtweets | فيسبوك GCPEA